

التقرير تساءل ما إذا كان السوق سيتلقى دعماً رسمياً في المستقبل أم لا لمبررات سياسية؟

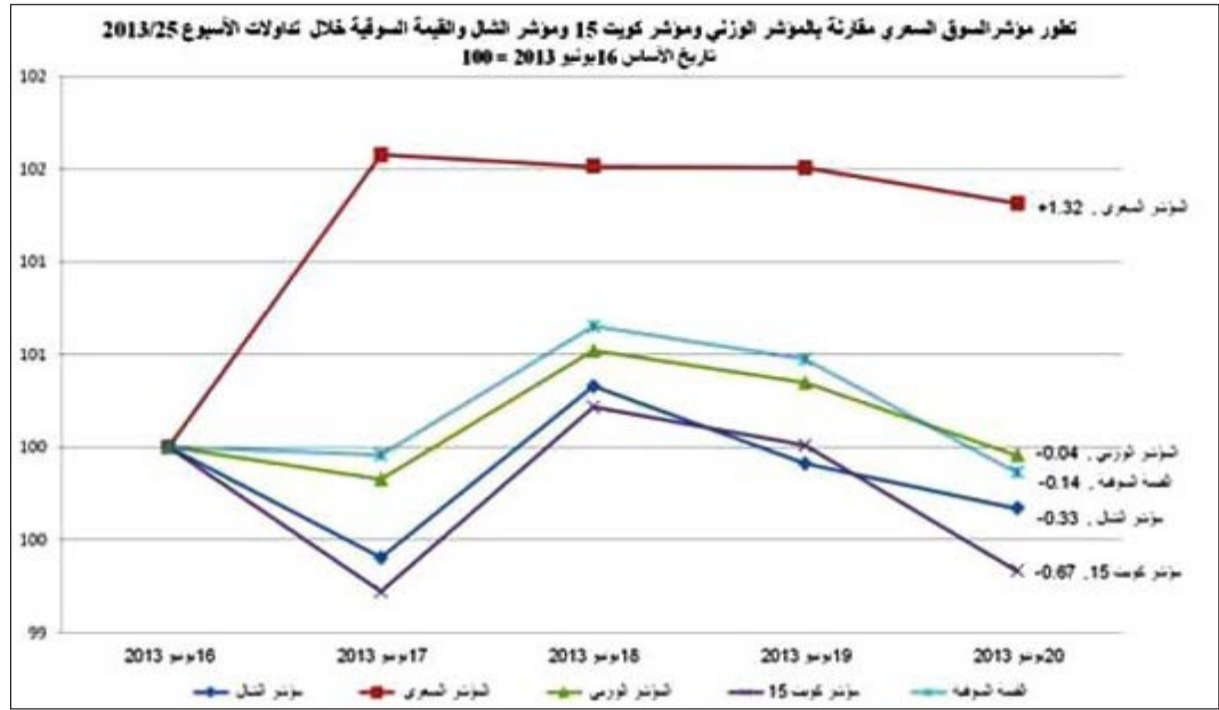
«الشان» يرجح توقف عمليات التصحيح على المؤشر السعري



الارتفاع الكبير في تقديرات مخزون النفط الصخري سيؤثر سلباً على الكويت

يمثل نحو 10٪، أي نحو 345 مليار برميل، من إجمالي المخزون العالمي من النفط الخام، وبالتركيز على الولايات المتحدة فإن تقديرات مخزون النفط الصخري فيها قد ارتفعت، خلال سنتين فقط، بنحو 81,3٪ لتبلغ نحو 58 مليار برميل، علماً بأن الولايات المتحدة تملك ثاني أكبر مخزون من النفط الصخري في العالم، بحصة 16,8٪، تسبقها روسيا في المركز الأول بحصة 21,7٪، وتقعها الصين بالمركز الثالث بحصة 9,3٪، والدولة العربية الوحيدة ضمن قائمة الدول العشر صاحبة أكبر مخازن للنفط الصخري هي ليبيا، حيث تبلغ حصتها من المخزون العالمي نحو 7,5٪، بعدد 26 مليار برميل، مقارنةً بالبحر نحو 2,9٪ من المخزون العالمي، بنحو 48 مليار برميل، حسب تقرير BP، في إشارة إيجابية محتملة للليبيا، بينما يصعب تقدير وضع منطقة الخليج لأن تقرير النفط الصخري لم يغطها. وهناك عدد من الملاحظات الجديرة بالانتباه، بشأن تقديرات النفط والغاز الصخريين، أعلاه، أحدها أنها تقديرات بخصوص المخزون القابل للاستخراج باستخدام التكنولوجيا الحالية، وليس المخزون المجدي اقتصادياً لاستخراج، والجودى الاقتصادية تعتمد ثلاثة عوامل، على الأقل، ألا تكلفة استخراج النفط أو الغاز الصخريين، وثانياً الكمية الممكن استخراجها من البئر قبل نضوبه، وثالثاً سعر بيع المنتج، وجميعها عناصر غير مشمولة في التقديرات، إضافة إلى أن التقرير لا يلتفت إلى تباين التكنولوجيا واختلاف نوعية المخزون في الدول المختلفة، وهي تفاصيل قد تؤثر على تقديرات كمية المخزون، إيجاباً أو سلباً، ناهيك عن المناطق المهمة التي لم يغطها التقرير، وعلى رأسها الخليج ومناطق كبيرة من آسيا الوسطى وأفريقيا، والتي قد تؤدي تغطيتها إلى رفع التقديرات.

أشار تقرير الشال إلى شكلين جديدين من النفط التي تم التوسع في استخراجها، أخيراً وهما النفط الصخري والغاز الصخري، حيث تزايدت التحليلات حول تأثيراتها على سوق الطاقة العالمي، وقد صدر في 10 يونيو تقرير مهم من وزارة الطاقة الأميركية فيه تقدير، ولأول مرة، عن حجم النفط الصخري وتوزيعه في عينة من 41 دولة، إضافة إلى الولايات المتحدة نفسها، وأهم استنتاجات التقرير الارتفاع الكبير في تقديرات مخزون النفط الصخري القابل للاستخراج، مما قد يؤثر، سلباً، على الدول المصدرة للنفط التقليدي، كالكويت. وجاء التقرير بعنوان «مصادر النفط والغاز الصخريين القابلة للاستخراج»، ومن أهم المعلومات المتوفرة فيه ارتفاع تقديراته للمخزون، للغاز الصخري، عالمياً، بنسبة 10,2٪، 7,299 تريليون قدم مكعبة، لتمثل نحو ثلث (32٪) مخزون، الغاز الطبيعي المسال عالمياً، وهي نسبة كبيرة. ومن حيث توزيع مخزون الغاز الصخري على الدول التي يغطيها التقرير، فالثلاث أكبرها مخزونها الصين، بنحو 15,3٪ من المخزون العالمي، ثم الأرجنتين، بنحو 11٪، ثم الجزائر بنحو 9,7٪، وهي الدولة العربية الوحيدة ضمن قائمة العشر الأوائل، وتأتي الولايات المتحدة رابعة بنحو 9,1٪، أما روسيا فالتاسعة بنحو 3,9٪، ونذكر روسيا لأنها صاحبة ثاني أكبر مخزون من الغاز الطبيعي (17,6٪)، حسب تقرير BP الذي تشير له في فقرة أخرى من هذا التقرير، في إشارة إلى التغيير المحتمل في توزيع مخزون الغاز عالمياً، أما إيران، صاحبة أكبر مخزون من الغاز الطبيعي في العالم بحصة 18٪، وقطر، صاحبة ثالث أكبر مخزون بحصة 13,4٪، فلم يغطهما تقرير وزارة الطاقة الأميركية. أما بشأن النفط الصخري، والذي قد يكون الأكثر تعلقاً بالكويت، ففكر التقرير أنه بات



فردود الفعل الأولية لا تتصف بالثبات في العادة، كما يبقى الحذر واجباً من خلط المبررات، فهناك ما هو إقليمي منها، مثل نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية، وهناك ما هو عالمي وعكسته، إيجاباً، على مدى الأيام الثلاثة الأولى من الأسبوع الفائت، حركة المؤشرات العالمية، ولا نعرف، حتى الآن، ما إذا كان السوق سيتلقى دعماً رسمياً في المستقبل لمبررات سياسية.

من زاوية ما كان يحدث حتى نهاية شهر مايو الفائت، وهي تداولات المصائد أو الكمان، والرسم البياني لحرسة المؤشرات الرسمية الثلاثة، إضافة إلى مؤشر الشال والقيمة الرأسمالية للشركات المدرجة، خلال الأسبوع الفائت، يرجح بقاء الأوضاع على حالها مع توقف عملية التصحيح على المؤشر السعري التي استمرت نحو أسبوعين. ولكن، يبقى الوقت مبكراً لإصدار أي حكم،

للفترة نفسها، بنحو 0,04٪، بينما تراجع مؤشر «كويت 15» للفترة نفسها، بنحو 0,67٪، وانخفضت القيمة الرأسمالية السوقية - في أربعة أيام عمل - وأشار إلى انه من غير الواضح لمس أي تغيير بين قراءة الأوضاع السياسية، على المدى المتوسط إلى الطويل، وبين حركة المؤشرات في السوق الكويتية، ولكن، يبقى حركة السوق يمكن قراءتها

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي نتائج أعمال بيت التمويل الكويتي، عن الشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي والنتيجة في 31 مارس 2013، التي أظهرت تحقيق البنك أرباحاً لمساهمي، بعد خصم الضرائب والركاة، بلغت نحو 23 مليون دينار، بارتفاع بلغ مقداره 2,9 مليون دينار، ونسبته 14,7٪، مقارنةً بنحو 20,1 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، وتراجع هامش صافي الربح لمساهمي البنك إلى نحو 10,2٪ مقارنةً بنحو 10,9٪، للفترة نفسها من عام 2012، وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات التشغيلية بنسبة أعلى من ارتفاع صافي الربح الخاص بمساهمي البنك.

ارتفاع مؤشر العائد على معدل حقوق مساهمي «بيتك» من 6,2٪ إلى نحو 6,9٪ بنهاية مارس 2013

هذا الارتفاع إلى ارتفاع إيرادات تمويل بنحو 16,2 مليون دينار كما أسلفنا سابقاً، وارتفاع تكاليف التمويل بنحو 1,9 مليون دينار، وبالمقابل ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنسبة أقل من ارتفاع مجموعة الإيرادات، إذ بلغت نسبة الارتفاع 15٪، أي نحو 12,8 مليون دينار، وصولاً إلى نحو 101,2 مليون دينار، نتيجة الارتفاع في بند تكاليف موظفين من 29,9 مليون دينار في نهاية مارس 2012 إلى 36,9 مليون دينار، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 24٪، وارتفعت المصروفات العمومية والإدارية بنحو 4,7 ملايين دينار، وصولاً إلى 32,3 مليون دينار كويتي، مقارنةً مع 27,6 مليون دينار في الفترة نفسها من العام السابق. وارتفع مخصص انخفاض القيمة بنحو 3,7 ملايين دينار، أي بما نسبته 10٪، أي من نحو 38,2 مليون دينار في مارس 2012، إلى نحو 41,9 مليون دينار.

وأشار التقرير إلى البيانات المالية للبنك التي أوضحت أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 228,4 مليون دينار ونسبته 2٪، لتصل إلى 14931,7 مليون دينار، مقابل 14703,3 ملايين دينار، في نهاية عام 2012، وبلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 750 مليون دينار، أي ما نسبته 5٪، مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2012، حين بلغ 14811 مليون دينار. وارتفع بند مدنيون بنحو 97,4 مليون دينار، أي بما نسبته 1٪ وصولاً إلى 6750,3 مليون دينار (45٪ من إجمالي الموجودات) مقارنةً بـ 6652,9 مليون دينار، في نهاية عام 2012 (45٪ من إجمالي الموجودات). وارتفع نحو 765,6 مليون دينار، أي بما نسبته 13٪، مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، حين بلغ نحو 5984,7 مليون

منطقة الشرق الأوسط أنتجت 32,5٪ من إنتاج النفط العالمي في 2012

نسبته 2,5٪، أي نحو 41,5 مليار برميل. وأوضح التقرير أن منطقة الشرق الأوسط أنتجت في عام 2012، ما نسبته 32,5٪ من حجم الإنتاج النفطي العالمي، الذي بلغ نحو 86,152 مليون برميل يومياً، (السعودية 13,3٪ وإيران 14,2٪) وهي التي تسهم كما سلف بنحو 48,4٪ من حجم الاحتياطي النفطي العالمي. وأنتجت أوروبا وآسيا الوسطى ما نسبته 20,3٪ من حجم الإنتاج العالمي (روسيا الاتحادية 12,8٪، وأنتجت أميركا الشمالية ما نسبته 17,5٪ من حجم الإنتاج العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية 19,6٪، وأنتجت أفريقيا ما نسبته 10,9٪ من حجم الإنتاج العالمي، وأنتجت آسيا الباسيفيك ما نسبته 9,6٪ من حجم الإنتاج العالمي (الصين 5٪). واستهلكت آسيا الباسيفيك نحو 33,6٪ من حجم الاستهلاك النفطي العالمي (الصين 11,7٪، اليابان 5,3٪ والهند 4,2٪). بينما استهلكت أميركا الشمالية نحو 24,6٪ (الولايات المتحدة الأمريكية 19,8٪، واستهلكت أوروبا وآسيا الوسطى نحو 21,3٪، (روسيا الاتحادية 13,6٪). أي أن النفط يستهلك خارج مناطق تركيز احتياطياته، وذلك يمنح منطقة الخليج العربي أهميتها الاستراتيجية العالية، كما ملاحظة أن ثقل الاحتياطي بات يميل إلى شرقها، وسوف يتزايد هذا الميلان، بمرور الزمن، إذ أصبحت الصين واليابان والهند تستهلك أكثر مما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية.

تحسين مستويات السيولة والمضاربة مستمرة «الأولى للوساطة»: السوق يستعيد بعض المكاسب مع انحسار مخاوف المستثمرين

قال تقرير شركة الأولى للوساطة أن سوق الأسهم استعاد بعض المكاسب خلال تعاملات الأسبوع الماضي، مع انحسار مخاوف المستثمرين من تداعيات حكم المحكمة الدستورية في 16 من الشهر الجاري، لكن تطورات الوضع السياسي دفع المؤشر العام إلى التذبذب في آخر جلستين. وذكر التقرير أن البورصة استفادت من تهدئة الشائعات حول الحكم الذي حصن مرسوم الصوت الواحد بحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، ما حسن من معنويات المستثمرين ورفع من مستويات السيولة المتداولة نسبياً قياساً إلى الأسبوع السابق، إلا أن بعض المضاربين استغلوا الصورة الرمادية للسلطة السياسية وتنامي التكهات بخصوصها في عودة المضاربات

ارتفاع مؤشر العائد على معدل حقوق مساهمي «بيتك» من 6,2٪ إلى نحو 6,9٪ بنهاية مارس 2013

هذا الارتفاع إلى ارتفاع إيرادات تمويل بنحو 16,2 مليون دينار كما أسلفنا سابقاً، وارتفاع تكاليف التمويل بنحو 1,9 مليون دينار، وبالمقابل ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنسبة أقل من ارتفاع مجموعة الإيرادات، إذ بلغت نسبة الارتفاع 15٪، أي نحو 12,8 مليون دينار، وصولاً إلى نحو 101,2 مليون دينار، نتيجة الارتفاع في بند تكاليف موظفين من 29,9 مليون دينار في نهاية مارس 2012 إلى 36,9 مليون دينار، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 24٪، وارتفعت المصروفات العمومية والإدارية بنحو 4,7 ملايين دينار، وصولاً إلى 32,3 مليون دينار كويتي، مقارنةً مع 27,6 مليون دينار في الفترة نفسها من العام السابق. وارتفع مخصص انخفاض القيمة بنحو 3,7 ملايين دينار، أي بما نسبته 10٪، أي من نحو 38,2 مليون دينار في مارس 2012، إلى نحو 41,9 مليون دينار.

تحسين مستويات السيولة والمضاربة مستمرة «الأولى للوساطة»: السوق يستعيد بعض المكاسب مع انحسار مخاوف المستثمرين

قال تقرير شركة الأولى للوساطة أن سوق الأسهم استعاد بعض المكاسب خلال تعاملات الأسبوع الماضي، مع انحسار مخاوف المستثمرين من تداعيات حكم المحكمة الدستورية في 16 من الشهر الجاري، لكن تطورات الوضع السياسي دفع المؤشر العام إلى التذبذب في آخر جلستين. وذكر التقرير أن البورصة استفادت من تهدئة الشائعات حول الحكم الذي حصن مرسوم الصوت الواحد بحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، ما حسن من معنويات المستثمرين ورفع من مستويات السيولة المتداولة نسبياً قياساً إلى الأسبوع السابق، إلا أن بعض المضاربين استغلوا الصورة الرمادية للسلطة السياسية وتنامي التكهات بخصوصها في عودة المضاربات

تحسين مستويات السيولة والمضاربة مستمرة «الأولى للوساطة»: السوق يستعيد بعض المكاسب مع انحسار مخاوف المستثمرين

قال تقرير شركة الأولى للوساطة أن سوق الأسهم استعاد بعض المكاسب خلال تعاملات الأسبوع الماضي، مع انحسار مخاوف المستثمرين من تداعيات حكم المحكمة الدستورية في 16 من الشهر الجاري، لكن تطورات الوضع السياسي دفع المؤشر العام إلى التذبذب في آخر جلستين. وذكر التقرير أن البورصة استفادت من تهدئة الشائعات حول الحكم الذي حصن مرسوم الصوت الواحد بحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، ما حسن من معنويات المستثمرين ورفع من مستويات السيولة المتداولة نسبياً قياساً إلى الأسبوع السابق، إلا أن بعض المضاربين استغلوا الصورة الرمادية للسلطة السياسية وتنامي التكهات بخصوصها في عودة المضاربات

تحسين مستويات السيولة والمضاربة مستمرة «الأولى للوساطة»: السوق يستعيد بعض المكاسب مع انحسار مخاوف المستثمرين

قال تقرير شركة الأولى للوساطة أن سوق الأسهم استعاد بعض المكاسب خلال تعاملات الأسبوع الماضي، مع انحسار مخاوف المستثمرين من تداعيات حكم المحكمة الدستورية في 16 من الشهر الجاري، لكن تطورات الوضع السياسي دفع المؤشر العام إلى التذبذب في آخر جلستين. وذكر التقرير أن البورصة استفادت من تهدئة الشائعات حول الحكم الذي حصن مرسوم الصوت الواحد بحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، ما حسن من معنويات المستثمرين ورفع من مستويات السيولة المتداولة نسبياً قياساً إلى الأسبوع السابق، إلا أن بعض المضاربين استغلوا الصورة الرمادية للسلطة السياسية وتنامي التكهات بخصوصها في عودة المضاربات

تحسين مستويات السيولة والمضاربة مستمرة «الأولى للوساطة»: السوق يستعيد بعض المكاسب مع انحسار مخاوف المستثمرين

قال تقرير شركة الأولى للوساطة أن سوق الأسهم استعاد بعض المكاسب خلال تعاملات الأسبوع الماضي، مع انحسار مخاوف المستثمرين من تداعيات حكم المحكمة الدستورية في 16 من الشهر الجاري، لكن تطورات الوضع السياسي دفع المؤشر العام إلى التذبذب في آخر جلستين. وذكر التقرير أن البورصة استفادت من تهدئة الشائعات حول الحكم الذي حصن مرسوم الصوت الواحد بحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، ما حسن من معنويات المستثمرين ورفع من مستويات السيولة المتداولة نسبياً قياساً إلى الأسبوع السابق، إلا أن بعض المضاربين استغلوا الصورة الرمادية للسلطة السياسية وتنامي التكهات بخصوصها في عودة المضاربات

تحسين مستويات السيولة والمضاربة مستمرة «الأولى للوساطة»: السوق يستعيد بعض المكاسب مع انحسار مخاوف المستثمرين

قال تقرير شركة الأولى للوساطة أن سوق الأسهم استعاد بعض المكاسب خلال تعاملات الأسبوع الماضي، مع انحسار مخاوف المستثمرين من تداعيات حكم المحكمة الدستورية في 16 من الشهر الجاري، لكن تطورات الوضع السياسي دفع المؤشر العام إلى التذبذب في آخر جلستين. وذكر التقرير أن البورصة استفادت من تهدئة الشائعات حول الحكم الذي حصن مرسوم الصوت الواحد بحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، ما حسن من معنويات المستثمرين ورفع من مستويات السيولة المتداولة نسبياً قياساً إلى الأسبوع السابق، إلا أن بعض المضاربين استغلوا الصورة الرمادية للسلطة السياسية وتنامي التكهات بخصوصها في عودة المضاربات

«بيان»: حكم المحكمة الدستورية انعكس إيجاباً على السوق

شجعت المواطنين على ترك القطاع الخاص واللحاق بالقطاع العام، مما تسبب في تضخم بند الرواتب والأجور في ميزانية الدولة بشكل لافت في السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي سيساهم في دفع الميزانية إلى تسجيل عجز محتمل إذا ما استمر هذا الوضع كما هو عليه، حيث أكد صندوق النقد الدولي سابقاً على أن استمرار الإنفاق الكبير على الزيادات في الأجور والكوادر في الكويت سيسبب في تسجيل عجز ميزانية الدولة في عام 2017، مع احتمال اختفاء كل الفوائض إن استمر الحال كما في هذا النهج وتجاهلها ما وصل إليه حال القطاع الخاص هو أبرز الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الظاهرة، حيث يعاني هذا القطاع الحيوي من قلة الفرص الاستثمارية وضعف بيئة التشغيل، وقلة الدعم الحكومي، مما أدى إلى هجرة المواطنين إلى العمل في القطاع الخاص الكويتي وتغيير بيئة استثمارية مناسبة تساعد على النهوض مرة أخرى.

«بيان»: حكم المحكمة الدستورية انعكس إيجاباً على السوق

يعد هناك أي مبرر لرفض البعض لهذا الحكم، حيث أن الكويت دولة مؤسسية دستورية، وقد صدر الحكم عن أعلى سلطة دستورية فيها، ليصبح لزاماً على كل من يؤمن بالعمل المؤسسي أن يلتزم بهذا القرار بغض النظر عن رأيه كونه يتوافق أو لا يتوافق مع رغباته، ولم يعد هناك أيضاً أي مبرر بعد الآن لأي مقاطعة للانتخابات القادمة، فعلى الجميع أن يلتزم بهذا القرار ويشارك في الجولة القادمة من الانتخابات البرلمانية، لنستطيع معاً أن ننتخب مجلساً أمة جديداً قادراً على التعااطي مع التحديات السياسية والاقتصادية والمتغيرات الكبيرة التي تحدث على الصعيدين المحلي والإقليمي. هذا وقد أشاع الحكم جواً من الارتياح لدى الكثير من المواطنين، مما انعكس على أداء سوق الكويت للأوراق المالية الذي تفاعل بشكل إيجابي مع صدور الحكم. من جهة أخرى، أصدر «صندوق النقد الدولي» تقريراً خلال الأسبوع الماضي حمل عنوان «الأسبوع الوطني في الكويت» الحاشد في القطاع العام على عملية التوظيف في القطاع

«بيان»: حكم المحكمة الدستورية انعكس إيجاباً على السوق

يعد هناك أي مبرر لرفض البعض لهذا الحكم، حيث أن الكويت دولة مؤسسية دستورية، وقد صدر الحكم عن أعلى سلطة دستورية فيها، ليصبح لزاماً على كل من يؤمن بالعمل المؤسسي أن يلتزم بهذا القرار بغض النظر عن رأيه كونه يتوافق أو لا يتوافق مع رغباته، ولم يعد هناك أيضاً أي مبرر بعد الآن لأي مقاطعة للانتخابات القادمة، فعلى الجميع أن يلتزم بهذا القرار ويشارك في الجولة القادمة من الانتخابات البرلمانية، لنستطيع معاً أن ننتخب مجلساً أمة جديداً قادراً على التعااطي مع التحديات السياسية والاقتصادية والمتغيرات الكبيرة التي تحدث على الصعيدين المحلي والإقليمي. هذا وقد أشاع الحكم جواً من الارتياح لدى الكثير من المواطنين، مما انعكس على أداء سوق الكويت للأوراق المالية الذي تفاعل بشكل إيجابي مع صدور الحكم. من جهة أخرى، أصدر «صندوق النقد الدولي» تقريراً خلال الأسبوع الماضي حمل عنوان «الأسبوع الوطني في الكويت» الحاشد في القطاع العام على عملية التوظيف في القطاع

«بيان»: حكم المحكمة الدستورية انعكس إيجاباً على السوق

يعد هناك أي مبرر لرفض البعض لهذا الحكم، حيث أن الكويت دولة مؤسسية دستورية، وقد صدر الحكم عن أعلى سلطة دستورية فيها، ليصبح لزاماً على كل من يؤمن بالعمل المؤسسي أن يلتزم بهذا القرار بغض النظر عن رأيه كونه يتوافق أو لا يتوافق مع رغباته، ولم يعد هناك أيضاً أي مبرر بعد الآن لأي مقاطعة للانتخابات القادمة، فعلى الجميع أن يلتزم بهذا القرار ويشارك في الجولة القادمة من الانتخابات البرلمانية، لنستطيع معاً أن ننتخب مجلساً أمة جديداً قادراً على التعااطي مع التحديات السياسية والاقتصادية والمتغيرات الكبيرة التي تحدث على الصعيدين المحلي والإقليمي. هذا وقد أشاع الحكم جواً من الارتياح لدى الكثير من المواطنين، مما انعكس على أداء سوق الكويت للأوراق المالية الذي تفاعل بشكل إيجابي مع صدور الحكم. من جهة أخرى، أصدر «صندوق النقد الدولي» تقريراً خلال الأسبوع الماضي حمل عنوان «الأسبوع الوطني في الكويت» الحاشد في القطاع العام على عملية التوظيف في القطاع

«بيان»: حكم المحكمة الدستورية انعكس إيجاباً على السوق

يعد هناك أي مبرر لرفض البعض لهذا الحكم، حيث أن الكويت دولة مؤسسية دستورية، وقد صدر الحكم عن أعلى سلطة دستورية فيها، ليصبح لزاماً على كل من يؤمن بالعمل المؤسسي أن يلتزم بهذا القرار بغض النظر عن رأيه كونه يتوافق أو لا يتوافق مع رغباته، ولم يعد هناك أيضاً أي مبرر بعد الآن لأي مقاطعة للانتخابات القادمة، فعلى الجميع أن يلتزم بهذا القرار ويشارك في الجولة القادمة من الانتخابات البرلمانية، لنستطيع معاً أن ننتخب مجلساً أمة جديداً قادراً على التعااطي مع التحديات السياسية والاقتصادية والمتغيرات الكبيرة التي تحدث على الصعيدين المحلي والإقليمي. هذا وقد أشاع الحكم جواً من الارتياح لدى الكثير من المواطنين، مما انعكس على أداء سوق الكويت للأوراق المالية الذي تفاعل بشكل إيجابي مع صدور الحكم. من جهة أخرى، أصدر «صندوق النقد الدولي» تقريراً خلال الأسبوع الماضي حمل عنوان «الأسبوع الوطني في الكويت» الحاشد في القطاع العام على عملية التوظيف في القطاع

«بيان»: حكم المحكمة الدستورية انعكس إيجاباً على السوق

يعد هناك أي مبرر لرفض البعض لهذا الحكم، حيث أن الكويت دولة مؤسسية دستورية، وقد صدر الحكم عن أعلى سلطة دستورية فيها، ليصبح لزاماً على كل من يؤمن بالعمل المؤسسي أن يلتزم بهذا القرار بغض النظر عن رأيه كونه يتوافق أو لا يتوافق مع رغباته، ولم يعد هناك أيضاً أي مبرر بعد الآن لأي مقاطعة للانتخابات القادمة، فعلى الجميع أن يلتزم بهذا القرار ويشارك في الجولة القادمة من الانتخابات البرلمانية، لنستطيع معاً أن ننتخب مجلساً أمة جديداً قادراً على التعااطي مع التحديات السياسية والاقتصادية والمتغيرات الكبيرة التي تحدث على الصعيدين المحلي والإقليمي. هذا وقد أشاع الحكم جواً من الارتياح لدى الكثير من المواطنين، مما انعكس على أداء سوق الكويت للأوراق المالية الذي تفاعل بشكل إيجابي مع صدور الحكم. من جهة أخرى، أصدر «صندوق النقد الدولي» تقريراً خلال الأسبوع الماضي حمل عنوان «الأسبوع الوطني في الكويت» الحاشد في القطاع العام على عملية التوظيف في القطاع